

تعددت مفاهيم الأجور و ذلك باختلاف الأنظمة، فنجد النظام في ذلك النظام الاشتراكي و الذي ينظر إلى العمل على أنه مجهد مشترك بين مجموعة من العمال لغرض رفع مستوى المعيشة عن طريق إنتاج السلع و الخدمات الضرورية، و يعتبر الأجر بأنه حصة العامل في الإنتاج معبرا عنه نقدا حيث يقسم مقدار و نوعية العمل المقدم من طرف كل عامل. فالأجر هو التوزيع الأولي للدخل الجمالي لشراء قوة العمل و دفع الأجر أي أن العمل يعتبر كسلعة تحدد بواسطة إنتاجية العمل و كمية السلع التي يحتاجها العامل لتحديد قوته، بالإضافة إلى خصوصيتها لقوانين السوق العرض و الطلب و كذا دور النقابات في تحديد الأجور ، كما تعرفه بعض النظريات الرأسمالية على أنه ثمن العمل الذي يؤديه العامل باعتبار أنه سلعة، و عرف على أنه تكفة أداء و أنه قيمة مهارة، وتنقاوت الرواتب والأجور حسب اختلاف هذه المهارات و القدرات ،